الصراع بين القوميتين العربية والتركية

في الربع الأول من القرن العشرين

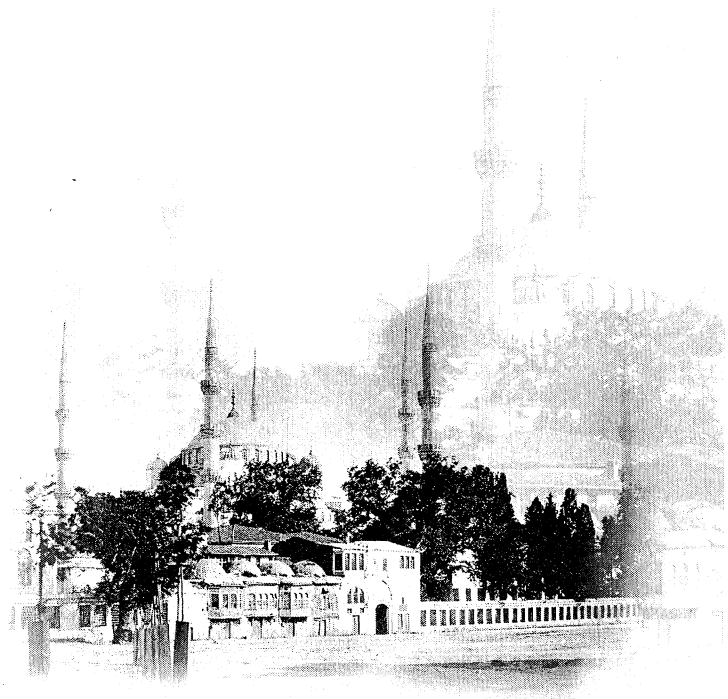

د. سعد تامر الحميدي

مقـــدمـــة

شكّل سقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية في الربع الأول من القرن العشرين، حالة عصية عن الاستيعاب للعقل والوجدان العربي و الإسلامي، وطيلة العقود التالية حاول البعض تحميل التيارين القوميين العربي والطوراني المسئولية التاريخية لما آلت إليه السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية في أخريات سنواتها قبيل السقوط والتلاشي.

لكن في الحقيقة هناك ثمة أبعاد جدلية للعلاقة ما بين التيارات القومية والانهيار المروع لمؤسسات الدولة العثمانية وإفلاسها الإيديولوجي والاعتباري: أيهما كان سبباً أو نتيجة للآخر؟ في علاقة طردية تشي بمغريات محفزة على البحث والاستقصاء بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية أو المطلقة التي من شأنها فك رموز إحدى معضلات هذا الكتاب على خلفية السببية التاريخية في صنع حركة وأحداث الزمن وتفسير متغيراتها وكان الباعث المحفز على مثل هذا التساؤ ل المطروح سلفاً ولا يزال قائماً بطريقة مباشرة أو بديلة : هو هل كان تنامي أطراف الدولة العثمانية وتعدد الانتماءات السلالية والهويات الثقافية والحضارية لشعوبها الأمر الذي يصعب معه السيطرة السياسية والإيديولوجية على كافة هذه المتناقضات في إطار سياسي واحد أو معيار ثقافي محدد ؟ ومن ثم هل كان طبيعياً أن تواجه الدولة العثمانية انفجارا وانكسارا حاداً في ولايات الأطرف، خاصة وأن الثورات والحركات التي ارتدت مسوحاً دينية أو قومية كانت تعبيرا صارخا عن هشاشة المشهد السياسي والثقافي بالدولة العثمانية.

ويناقش هذا الكتاب فرضية أساسية وإن كانت تطرح تساؤلات عديدة مفادها: هل كان الصراع بين التيارات القومية التركية والعربية بخاصة سبباً في ضعف الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها؟ أم كان نتيجة لطبيعة الدولة العثمانية؟ كدولة عالمية مترامية الأطراف ومن ثم تعجز في الدفاع عن ولاياتها البعيدة الممتدة في آسيا وأوربا وأفريقيا، ومما جعلها دائماً عرضة للأطماع الأجنبية والثورات المحلية والحركات الانفصالية خاصة في ظل

التنوع البشري - العرقي والديني – لرعاياها الناتج عن الاستيعاب القسري للجماعات البشرية التي دخلت رعويتها على مدار القرنين الأولين من عمرها، معتمدة في التعاطي مع تلك الجماعات على اقتباسها النظم الحاكمية القديمة (الفارسية والعربية الإسلامية والبيزنطية) وتطوير نظام « الملل» لدولة المماليك السابقة في مصر والشام.

إلا أن النهضة الأوربية الحديثة شملت بتأثيراتها على الدولة العثمانية جميع النواحي خاصة بعد أن تجاوزت أوربا المعوقات الظلامية القروسطية، لتعيش طوراً اجتماعيا سياسيا قوميا، تمخض عن تبلور الدولة القومية الأوربية، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية لا تزال ترزح في طبيعتها الإمبراطورية القروسطية التي عجزت بها عن التعايش مع النظام العالمي السائد في القرن التاسع عشر – المعروف بـــ: عصر القوميات – فأضحت بهذه الطبيعة والعالم من غيرها يتغير عرضة للأطماع الأجنبية والحركات الانفصالية والهزائم العسكرية المتتالية، مما دفع النخبة العقلانية الحاكمة إلى السعي لإصلاح وتحديث مؤسسات الدولة الهرمة فتبنت النموذج الأوربي للتحديث على كافة المستويات وبالتدريج، وإن كانت بدأت بالمؤسسة العسكرية الذراع الحامي لممتلكات الدولة ووحدة أراضيها، معتبرة في ذلك بالتجربتين الروسية والمصرية في التحديث واللتان سبقتاها بعشرات السنين وإنتصرت عليها الأولى في معارك وحروب لا حصر لها، وأيضاً إنتصرت عليها التجربة المصرية في بضع معارك.

فكانت المحاولات العثمانية للتحديث بمثابة استجابة لتحديات إقليمية في الأساس متخذة في ذلك آليات ومفاهيم تحديثية أوربية غريبة كلياً عن المجتمعات العثمانية الشرقية، فلقيت هذه الآليات والمفاهيم قبل أن تترسخ معارضات محلية قومية وبدلاً من أن تستفيد النخبة العثمانية من الإصلاح والتحديث لإنجاز تجديد بنيوي ومؤسسي من الداخل ضمن شروط الواقع العثماني الموضوعية وميراثه التاريخي والإسلامي فإنها – اضطرت نظرا لإلحاح الضغط الخارجي وفقدها للرصيد الحضاري – للاستسهال باستيراد النماذج الأوربية الجاهزة للإصلاح، مما عرضها لشروط إخضاع جديدة دون الاعتبار للكلفة الإجتماعية والإقتصادية لهذا الأداء الذي وضع الإمبراطورية قاب قوسين أو أدنى من الهاوية .

وكانت الهاوية في التاريخ العثماني الحديث بمثابة التنظيمات التي أعلنت اعتراف السلاطين نهائياً بشروط الاستسلام الحضاري للغرب .

وهكذا وضعت النماذج الأوربية للتحديث الدولة العثمانية على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخليا، فالتوغل الأوربي شمل جميع المستويات حيث كان المؤثر الأوربي كاسحا في التعاطي الأدبي مع الأنماط والمدارس الأوربية وبلورة وعي ومفاهيم النخب المثقفة التي تاهت في محاكاة منقطعة النظير مع السائد الأوربي في التطور الاجتماعي والتغيير السياسي، وبخاصة الاتجاهات القومية والوطنية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وكانت بداياتها الأولى كحركات أدبية ولغوية ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية ومن بعدها انتقلت إلى العمل السياسي.

ورغم أن الأتراك العثمانيين كانوا – حكومات وشعباً – مرتبطين بفكرة الوطنية العثمانية «ارتباطاً شديدا وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية وإستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى أواخر القرن التاسع عشر، بل وحتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين، إلا أنهم عندما تبنوا الفكر القومي، حرقوا مراحل تطور النشاط القومي بسرعة مار اثونية من تتريك اللغة والأدب والتاريخ إلى تتريك الدولة ومؤسساتها ومحاولات تتريك الشعوب العثمانية جميعها.

بعكس الفكر القومي العربي الذي مثل في أخريات سنوات الدولة العثمانية استجابة للتحديات التي واجهت الأمة العربية في هذه الفترة المتمثلة في الإحتلالات الإستعمارية التي تزامنت أو نتجت عن ضعف الدولة العثمانية إقتصاديا وعسكريا، وبدأ القوميون العرب بالاهتمامات الأدبية واستعادة الأمجاد الغابرة في المدارات الثقافية والفكرية وكردات فعل للشوفينية التركية الطورانية.

ومثلت سنوات الحرب العالمية الأولى، مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات العربية / التركية الممتدة لأربعة قرون مضت، حيث تبلورت فكرة الانفصال، وأضحت تتجاوز ما سبقها من أفكار وتوجهات في العلاقات القائمة، من نيل الحقوق والمساواة ثم اللامركزية في الحكم

على القول الفصل في علاقات بين قوميتين تشكلان عنصري دولة إمبراطورية قروسطية على أعتاب القرن العشرين، رغم أن فكرة الانفصال لم يتم الإعلان عنها فجأة، لأنها بدأت فى أولها غامضة ومشوشة ومتوترة، إلى أن جاءت الحرب وفرضت نتائجها المروعة تغييرا قسريا لواقع مترهل.

فعندما تدخل دولة هَرِمةّ حربا دائرة بين فرقاء أقوياء، كل ما تملكه فيها من أسلحة هي أعباء ميراثها الإمبراطوري المتداعي، ومراهنات واهية على قوة وفرص انتصار أحد الفرقاء يكون حالها هو ما آلت إليه الدولة العثمانية من مصير.

فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارهـا، وأفـرزت نتائجها واقعا جديدا في الشرق العربي بعد زوال الحكم العثماني منه ومن الوجود كله ولم يتبق من الدولة العثمانية سوى أشلاء ولايات جميعها خاضع لقوات إحتلالات أوربية منتصرة في هذه الحرب تسعى لتنفيذ أجندتها السياسية وفق مشاريعها الإستعمارية عبر وعود تسويات وإتفاقيات أُبرمت أثناء الحرب (وعد للعرب بإستقلال مُبهم، ووعد لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، و إتفاقية سايكس /بيكو) وبعد الحرب (مقررات مؤتمر المنتصرين بفرساي ١٩١٨ - ١٩١٩م، ومعاهدة سيفر ١٩٢٠م، ومعاهدة لوزان ١٩٢٤م) لم يتبق من الدولة العثمانية أثناءها إلا السلطان (بقصر لا يملك الدفاع عن أسواره، واسم منصب بدون أي حيثيات) أما رعاياها فلم يجنوا إلا قبض الريح بعدما تحصلوا على كيانات سياسية (دول وإمارات جنينية مشوهة) خاضعة جميعها للإنتدابات والإحتلالات الأوربية في الحجاز وسوريا والأردن والعراق والأناضول.

ورغم ما تَملك رموز وقادة القوميتين ثمة استعدادات مسبقة للتعاطي مع الانفصال بينهما من خلال فصل الخلا فة عن السلطنة، وتباين استيعابهم لإلغاء الأخيرة، بعكس ما وقع من تغيير قسري فرض عليهم بإلغاء الخلافة وهو ما لم يكن لهم استعدادات لقبوله، أو تصورات لواقع حالهم ومصيرهم بدون الخلافة، التي مثل إلغاؤها – إلى جانب كونها صدمة مروعة – الأداة الناجعة التي حققت الافتراق التاريخي بين القوميتين العربية والتركية، وفي النهاية لم تستطع الإمبراطورية العثمانية أن تصمد أمام التحديات الأجنبية

والمؤامرات والحركات القومية المختلفة، مما كان سبباً في الإطاحة بالدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فنشطت الحركة القومية العربية في أولى مراحل ظهورها في العصر الحديث كحركة معارضة واحتجاج ضد سياسة التتريك العنصرية التي حدثت في الدولة العثمانية بقيادة جمعية الإتحاد والترقي بعد تسلمها السلطة إثر انقلابها العسكري على آخر سلاطين الدولة العثمانية الأقوياء عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٨، وتشكلت هذه الحركة في بدايتها كجمعيات ثقافية تأثراً بالجمعيات التي نشأت في تركيا حينها كجمعية العربية الفتاة والعهد والقحطانية، ورفعت هذه الجمعيات أولاً مطالبها بالحكم الذاتي وألا يُطلب من المجندين العرب في الجيش العثماني أن يخدموا خارج أقاليمهم إلا في وقت الحرب.

ويعرض هذا الكتاب جانباً من التيارات القومية وفكرها وسياستها وشعاراتها الوحدوية والتحررية وغيرها، وقد تناول الباب الأول دراسة نشوء الفكرة القومية عند الأتراك وتطورها ثم عرض لرواد الفكر القومي التركي وبداية تكوين الجمعيات والأحزاب القومية التركية، وأما الباب الثاني فقد درس تطور الفكر القومي العربي، وخاصة رواد الفكر القومي العربي والجمعيات والأحزاب القومية العربية، وأحتوى الباب الثالث على دراسة المؤثرات الدولية والمحلية وأثرها في ظهور وتصادم التيارات القومية العربية والتركية، وكان من أهم النقاط التي نُوقشت في هذه الباب التأثير الأوربي الفكري والسياسي على التحديث في المجتمعات العثمانية و بالإضافة إلى المؤثرات الأوروبية وأثرها في تأجيج الصراع القومي العربي والتركي، ومظاهر هذ ا الصراع، وأختتم كتابي هذا بمجوعة هامة من النتائج وضعت تحت عنوان «السياسة الكمالية وأثرها على علاقة القوميتين بعد الانفصال» أبرزت علاقة الصراع بين القوميتين التركية والعربية في أسلوب تشويقي وعرض تاريخي وتحليلي لأوجه هذه العلاقات والمؤثرات والأحداث التاريخية المعاصرة لها.

د.سعد ثامر الحميدي

الدوحة ٢٠١١

الفصل التمهيدي

التأثير الفكري للطبيعية الإمبراطورية للدولة العثمانية ونمو التيارات القومية

مقـــدمـــة

ثمة جدلية للعلاقة ما بين التيارات القومية والانهيار المروع لمؤسسات الدولة العثمانية وإفلاسها الإيديولوجي، وأيهما كان نتيجة للآخر، في علاقة طردية تشي بمغريات جمة على التتبع والبحث والاستقصاء بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية التي من شأنها فك رموز إحدى معضلات هذه الدراسة على خلفية السببية التاريخية في صنع حركة الزمن ومتغيراته، وكان الباعث المحفز على مثل هذا التساؤل المطروح سلفاً والذي لا يزال قائماً بطر يقة مباشرة أو بديلة هو تنامي أطراف الدولة العثمانية وتعدد الهويات الثقافية لشعوبها الأمر الذي يصعب معه السيطرة الأيديولوجية والسياسية على كافة هذه المتناقضات بمعيار ثقافي وسياسي واحد، ومن ثم كان طبيعياً أن تواجه الدولة العثمانية انفجاراً، وانكساراً حاداً في ولايات الأطراف، وكانت الثورات والحركات التي ارتدت مسوحاً دينية أو قومية تعبيراً صارخاً عن هشاشة المشهد السياسي والثقافي بالدولة العثمانية.

ويناقش هذا الفصل فرضية أساسية تطرح تساؤلات مفادها : هل كان الصراع بين التيارات القومية – العربية والتركية – سبباً في ضعف الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها؟ أم كان نتيجة لطبيعة الدولة العثمانية ؟ كدولة عالمية – فوق القومية – مترامية الأطراف، ومن ثم كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبات جمة في الدفاع عن ولاياتها الممتدة في آسيا وأوروبا وأفريقيا[١] والتي كانت تبعد عن العاصمة مئات الأميال، مما جعلها دائماً عرضة للأطماع الأوروبية بالإضافة إلى التنوع البشري الفسيفسائي لرعاياها كدولة متعددة الشعوب والأعراق[٢] الناتج عن الاستيعاب القسري « الغزو » أو الضم « الطوعي»، حالتي الحجاز والجزائر للجماعات البشرية التي دخلت رعويتها، على مد ار القرنين الأولين من عمر الدولة وصلت في الإجمالي إلى ٦٠ قومية وشعب وطائفة وملة مختلفة العقائد الدينية : مسلمين (سنة ودروز وزيدية وعلويين وأدارسة)، ومسيحيين (أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت وماروئيين وكلدانيين ونساطرة وأقباط، ويهود (سفاردين وقرائين ودونمة)[٣].

أ. اتساع الدولة العثمانية :-

لقد انتهجت الدولة العثمانية سياسة التوسع الإقليمي المرحلي، فلم تظل كياناً سياسياً أناضولياً بل مدت فتوحاتها في جميع الاتجاهات : في الأناضول والبلقان أول الأمر وفي وقت واحد، ثم واصلت زحفها العسكري على أوروبا، و اتجهت إلى جنوب آسيا، حيث خاضت حروباً ضارية ضد الدولة الصفوية في فارس وتوغلت في أراضيها واستولت على قطاع كبير من بلاد أرمينية الغربية وما بين النهرين، وحصن كيفا، وديار بكر، وأورفة وماردين، والجزيرة، وجميع الأراضي الجنوبية حتى الرقة، ثم استولت على جميع الأراضي البلغارية بما فيها عاصمتها إبلستين ومدعش وغيرها من البلاد، وكانت هذه الدولة الأخيرة مشمولة بحماية دولة المماليك في مصر، وكان أميرها يسمى « علاء الدولة دلغادر »، وفتحت بلاد الشام ومصر، وضمت الحجاز وفتحت اليمن، وأرسلت حملات بحرية متعاقبة إلى البحار الشرقية، وانتزعت مصر من المماليك، ونفذت إلى الخليج العربي [٤]، و اتصلت بالمشيخات العربية مثل الكويت وقطر والأحساء وعمان وشبه الجزيرة العربية والخليج بعد أن انتزعت العراق من الدولة الصفوية، ثم بسطت الدولة حكمها في شمالي أفريقيا على ولايات طرابلس وتونس والجزائر، وفي زحمة هذا الامتداد الإقليمي لم تنس الدولة العثمانية مواصلة الزحف على أوروبا حتى وصلت جيوشها إلى مشارف فيينا عاصمة النمسا، وإذا كان المد العسكري العثماني قد توقف في قلب أوروبا عند هذا الحد، فإن الدولة العثمانية نجحت في أن تمد نفوذها على عدد من الدول الأوروبية، نذكرها هنا بأسمائها الحديثة، فكانت من هذه الدول بلغاريا، رومانيا، اليونان، يوغسلافيا، ألبانيا، المجر، وشبه جزيرة القرم التي تشكل في الوقت الحاضر جزءاً من إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة، ثم الجزء الشرقي من النمسا، والشريط الجنوبي لبولندا[٥].

١. الدولة العثمانية دولة عالمية :-

لقد انشغل العثمانيون منذ عام ١٥٢٠م، وحتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي،

بشئون السياسة العالمية، ببسط نفوذهم، وتوطيد حكمهم في القارات الثلاثة، وكانت سياستها القائمة على مبدأ الغزو والجهاد في سبيل الله ضد العالم الصليبي الغربي بقدرة وتفوق منقطع النظير، وذلك بعد أن اكتسبت قوة عظيمة بضمها لأملاك المماليك، وصارت أقطار العالم الإسلامي تحت القيادة والنفوذ العثماني.

لقد كان لسقوط بلجراد في يد العثمانيين في أغسطس ١٥٢١م، تأثير عظيم في تمكينهم من السيطرة على أوروبا كما كان فتحهم لجزيرة رودس في ٢١ ينا ير ١٥٢٢م، قد منحهم حرية الحركة في البحر المتوسط إلى حد كبير [٦].

ومن ناحية أخرى، فقد كانت هناك عدة عوامل خلقت جواً مناسباً لنمو الدولة العثمانية وأخذها شكل الدولة العالمية، وذلك علاوة على عوامل القوة في بنية الدولة نفسها وقيادتها ومدى التزامها بشرع الله تعالى، وأهم هذه العوامل التطورات التي حدثت في غرب أوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي، والصراع الأوروبي الذي نشب بين الحكومات الملكية في فرنسا، وإنجلترا، وهولندا، وبين إمبراطورية الهابسبورج (النمسا)، علاوة على تقسيم المذهب البروتستانتي في أوروبا إلى قسمين [٧].

هذا بالإضافة إلى أن علاقات العرب بالترك العثمانيين – ومن زمن طويل – قد جمعتها حقيقتان هامتان أولاهما: أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي دخلت في حوزتهم – أثناء توسعهم في آسيا الصغرى والولايات العربية وبقية الأقطار الأوروبية – القوانين والقرارات والأنظمة العثمانية الصرف، بل كانوا يكتفون بعد إخضاع السكان بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليهم، ويتركون لهم مؤسساتهم القديمة وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وممارسة طقوسهم الدينية بصورة علنية، وحرية التقاضي في الأمور المدنية والشخصية لدى رؤسائهم الروحيين[٨]، ورؤساء وشيوخ القبائل في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وهكذا فإن مناطق كثيرة مثل ألبانيا ومختلف إمارات الجزيرة العربية وجبل لبنان قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والإقطاعية برئاسة أمرائها الوارثين الذين أصبحوا يقلدون

الرئاسات بألقاب عثمانية مدنية أو عسكرية.

والحقيقة الثانية : أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب في حروبهم ضد المسيحيين في بلاد البلقان – قبل الفتح العثماني للبلاد العربية – كان المسلمون في مختلف أنحاء العالم يعتبرون كل حرب يخوضونها جهاداً في سبيل الله، وكل فتح يحرزونه توسيعاً لرقعة الإسلام، ونصراً لدين الله، ونشراً لرايته بين الأنام.

لقد ارتبط العرب بالإمبراطورية العثمانية و فتوحاتها – منذ دخولهم البلاد العربية – برابطة الإسلام، وكان الدين هو القاسم المشترك بين العرب والعثمانيين، وظل كذلك حتى مطلع القرن العشرين، ومن ثم لم تجد البلاد العربية أدنى غضاضة في التعاطي مع السياسات العثمانية في مراحلها الأولى، بل يمكن القول أن المروق العربي عن مثل هذه التوجهات العثمانية قد تزامن مع بداية الخروج العثماني عن الإطارين الإسلامي والعثماني.

وإذا كانت الدولة العثمانية إستطاعت في بداية عهدها الذي إمتاز بالقوة أن تتجاوز التباين العرقي، والمذهبي في إطار المواطنة العثمانية الجامعة، ومن خلال سياسة التسامح الديني المذهبي «الملل» [٩] ومساهمة هذا الزخم البشري في تنمية موارد الدولة الإقتصادية (الخراج والجزية والمكوس، والميري) والعسكرية بتوفير مادة بشرية خام لتشكيل الجيوش (الإنكشارية كنموذج) والسياسية باعتبارها وارثة لنظم الإمبراطوريات السابقة (البيزنطية والعربية والفارسية) إلا أنها عانت لاحقاً من هذا التنوع البشري، الذي تحول إلى مصدر إزعاج دائم لها من خلال محاولات الانفصال عن الدولة على مدار الأربعة قرون الأخيرة من عمرها والتي قادها رجالات الزعامات المحلية وحكام الولايات (المماليك في مصر والعراق، الذين أبقتهم كحكام محليين فيها بعد الفتح) وضاهر العمر في فلسطين، وبشير الشهابي في لبنان – خلال القرن الثامن عشر الميلادي، والوهابيين في نجد و الإحساء – منذ منتصف القرن نفسه وحتى القرن العشرين، ولعل أخطرها هو ما مثله محمد علي باشا والي مصر، الذي أسس دولة حديثة وقوية شملت إلى جانب ولايته للحجاز والشام،

حيث طالت قواته حدود الأناضول، كإقليم قاعدة في الدولة العثمانية ولولا تدخل الدول الأوروبية التي أوقفت زحفه وأجهضت مشروعه ربما كانت وصلت للأستانة ذاتها[١٠].

ولعل أهم تجليات التنوع البشري والاستيعاب القسري لمعظم حالاته، وأثره على زعزعة هيبة الدولة ووحدة أقاليمها، كانت إرهاصاته في النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي تمثلت في ظهور التيارات القومية في الولايات العثمانية – جميعها تقريباً متأثرة بالنموذج الأوروبي – عرف بعصر القوميات وهو ما عبرت عنه ثورات البلقان والشام والحجاز في العقد الثاني من القرن العشرين.

ولم تنجح فكرة الجامعة الإسلامية التي استجاب لها السلطان عبدالحميد أو الاتحاديين من بعده، والتي وضعها الوالي العثماني مدحت باشا في أولويات الفكر الإستراتيجي العثماني ولا حتى سياسة الأخيرين العسكرية القمعية لفرض التتريك كإطار جامع للتكامل القومي العثماني في وقف النمو والتمايز القومي لدى الشعوب العثمانية حتى تفكك في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

بالإضافة إلى طبيعة الأسلوب العثماني في الحكم، الذي افتقد القدرة على إبداع وعاء حضاري ثقافي وسياسي متأثراً في ذلك بالتنظيم القبلي لبيئة الأستبس التي نشأ فيها المجتمع العثماني الأول والطابع الحربي الإقطاعي الاستبدادي، فهذا أسلوب حكم اعتمد على الغزو والضم، ثم اللامركزية في الأقاليم الجديدة، حيث أبقى الحكم العثماني على العصبيات الحاكمة لهذه الأقاليم قبل أن تصبح جزءاً من الدولة [١١].

ولما تعثرت المؤسسات الحاكمة، وعمت الفوضى بسبب تمردات الإنكشارية في الوقت الذي تعرضت فيه أملاك الدولة للأطماع الأوروبية، ومحاولات الانفصال المتتالية سعت الدولة للإصلاحات ومن ثم التنظيمات على النمط الأوروبي، لتؤجل انهيار الدولة بضع عقود من السنين.

وهكذا يمكن القول أن ظهور ونمو التيارات القومية ومن ثم انتصارها في نهاية الأمر كان نتيجة لضعف الدولة العثمانية وانهيارها وليست السبب في ذلك. وإذا حاولنا تطبيق

نظرية ابن خلدون التي جعلت للدولة أعماراً طبيعية كما للأشخاص : ميلاد ثم ازدهار ومن ثم اضمحلال، على الدولة العثمانية، ويربط ابن خلدون كذلك عمر الدولة بطبيعة الحكم فيها « إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد، وحصول الترف والدعة، أقبلت الدولة على الهرم» [١٢].

بداية تكوين الدولة العثمانية :

وتذكر المصادر التاريخية والدراسات التي تناولت نشأة الدولة العثمانية أن العثمانيين ينتسبون إلى إحدى قبائل الغزالتركية التي دفعها المغول في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي إلى الهرب غرباً صوب الأناضول، تحت قيادة « أرطغرل» الذي ما لبث أن دخل في خدمة دولة سلاجقة قونية التي منحته وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غربي الأناضول حيث كان عليهم أن يحافظوا على بقائهم في مواجهة البيزنطيين، ورغم عدم اتضاح الحقائق بنشأة العثمانيين، واختلاف المؤرخين حولها إلا أنهم في الأغلب ظهروا كطبقة عسكرية مرابطة في الثغور، في ذات الوقت الذي شهد ضعف الأتراك السلاجقة [١٣] وزيادة الضغط الصليبي اللاتيني على الإمبراطورية البيزنطية وقد أفضى إلى إحتلال القسطنطينية – الحملة الصليبية الرابعة ١٢٠٤ م – وإقامة ممالك سلافية قوية في البلقان، وساهمت بدورها في امتصاص قدر كبير من جهود أباطرة بيزنطة، وصرف اهتمامهم عن حدود إمبراطوريتهم الشرقية مما أفسح المجال أمام الزحف التركي العثماني القادم [١٤]

وما أن حل أوائل القرن الرابع عشر الميلادي حتى كانت الدولة السلجوقية قد فقدت غربي الأناضول موزعاً على عدد من إمارات الغزاة الأتراك الذي قيض لإحدى دولهم – الدولة العثمانية – أن تسعى لإقامة إمبراطورية عالمية، وكانت إمارات غربي الأناضول – إمارات مجاهدين «غزاة» – ولم تحمل أي منها أية آثار للشعور بأصل قبلي بحكم أن كلاً منهما قامت على تنظيم الغزاة، الذي احتل المنطقة و جعل من زعيمها حاكماً ومؤسساً

لأسرة حاكمة [١٥] وانتساب الدولة إلى عثمان بن أرطغرل راجع إلى كونه قد أكد استقلاله التام على أثر انهيار دولة سلاجقة الروم [١٦] وهكذا نجد أن صفة عثماني لا تركي هي الصفة المفضلة لدى أبناء الدولة، إذ استحق عثمان أن يكون شعاراً للدولة باعتباره زعيماً لشعب محارب، وهكذا لم يكن لاصطلاح «عثماني» مدلول قومي، بل إنه يرتبط بأسرة حاكمة مثله في ذلك مثل الأمويين والسلاجقة والبويهيين [١٧].

٢. بداية التوسع العثماني :-

استطاع الأتراك العثمانيون التوسع خارج حدود إمارتهم على حساب أملاك الإمبراطورية البيزنطية منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حيث استولى مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩م) على «أدرنه» عام ١٣٦٦ م، ثم « سيرس ١٣٨٣ م» وصوفيا عام ١٣٨٥ م، ونيس ولا ريسان عام ١٣٨٦ م، وسالونيك في العام التالي، واعترف سادة «تساليا » بهيمنة العثمانيين، ودخلت « المورة » في تبعيتهم، وتم إخضاع علاء الدين «أمير قرمان » في الأناضول بقوة السلاح، وإخماد تمرد قيصر بلغاريا وإجباره على دفع الجزية عام ١٣٨٨م وهزيمة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة في معركة «سهل كوسفو» عام ١٣٨٩ م والتي اغتيل فيها السلطان مراد، وجرت عملية نقل السلطة إلى ابنه «بيازيد الأول » في هدوء ليرث العاهل الجديد دولة راسخة الأركان في البلقان وإمبراطورية لها شأن في أوروبا [١٨].

وفي عهد بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) أُطلقت سياسة الفتح العثماني فأعاد بايزيد فتح الإمارات الأناضولية، التي أعلنت التمرد عام (١٣٨٩-١٣٩٠م) ثم قام بالاستيلاء على فلاديفيا الأشهر « آخرالممتلكات البيزنطية في الأناضول عام ١٣٩٠م،كما أجبر الأمبراطور « مانويل» على تبعيته له يؤدي الخدمة العسكرية ويدفع الجزية عام ١٣٩١ م، ثم فرض حصاراً على القسطنطينية إستمر حتى آخر عهده، واستولت قواته على سكوبيا الصربية، وتسا ليا عام ١٣٩١ م، وأعادت فتح « سالونيك عام ١٣٩٤ م، وأغارت على ألبانيا والمورة عدة مرات وسيطرت على «دوبروجا»، و إحتلت الحاميات العثمانية نقاط العبور

عبر الدانوب عام ١٣٩٥ م، وأنزل الجيش العثماني بالتحالف الصليبي المعادي له هزيمة نكراء في «نيقوبوليس» عام ١٣٩٦م، أدت إلى استكمال إحتلال بلغاريا، وتحصين مواقع العثمانيين في البلقان وتأكيد هيبتهم[١٩] واستدار العثمانيون شرقاً منافسين للنفوذ المغولي بعد أن كان قد تم لهم القضاء على الإمارات التركية المجاورة لدولتهم إلا أنهم هُزموا أمام جحافل تيمورلنك في معركة أنقرة عام ١٤٠٢م، والتي أسر فيها بايزيد نفسه ومات في الأسر تاركاً وراءه فراغاً في الحكم تنافس أبناؤه لمدة عشر سنوات على العرش العثماني، للقيام بطردهم من البلقان، بل ظلوا على علاقاتهم الودية مع سليمان نجل بايزيد الذي نجا من الأسر، بينما كان تيمورلنك لايزال في آسيا الصغرى[٢١].

لقد مرت الحقبة التي غزا فيها تيمور آسيا الصغرى، والنزاع على العرش العثماني، دون تدخل خارجي وبدون تمرد العناصر المسيحية في البلقان، حتى وصل السلطان محمد الأول عام ١٤١٣م، للعرش وتنتهي هذه الحقبة، وتعود الدولة مرة أخرى إلى توسعها غرباً وشرقاً[٢٢].

– تتوالى الأحداث بعد أن هدأت الفتنة الداخلية (التي أعقبت هزيمة بايزيد وموته في أسر تيمور(١٤٠٣ – ١٤١٣م) استعادت السلطنة العثمانية هيبتها، وما لبث أن عاد الاستقرار خلال عهدي محمد الأول ١٤١٣-١٤٥١م، حيث أنهما استطاعا البناء على المؤسسات الصلبة السابقة للدولة العثمانية : جيش الإنكشارية، مالكي التيمارات السباهيين، العلماء الذين كانت لهم مصلحة مشتركة في إحياء الدولة المركزية العثمانية، التي استطاعت أن ترد هجمات صليبية في البلقان، ومنها أعاد العثمانيون سيطرتهم على غرب وشمال الأناضول، قبل وصول محمد الثاني فاتح القسطنطينية ١٤٥١-١٤٨١م، إلى السلطة[٢٣].

ولقد حاول «فنلي» Finlay الذي أرخ لتاريخ اليونان الوسيط والحديث أن يفسر أسباب إطراد القوة العثمانية، وخلص إلى العوامل الكامنة وراء نجاح العثمانيين في بداية الأمر، هي نفس الأسباب التي أدت إلى إفاقتهم المذهلة ويذهب «فنلي» Finlay أن استقرار

الأتراك العثمانيين في أوروبا هو النموذج الوحيد لسيطرة قلة من المسلمين على كثرة من المسيحيين، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :-

١. تفوق عشيرة آل عثمان على كل الشعوب المعاصرة لهم، من حيث القوة العسكرية والنفوذ والمعتقدات الدينية والسلوك الأخلاقي.

٢. تعدد أجناس البلاد الواقعة بين الأدرياتيك والبحر الأسود ونهر الدانوب وبحر أيجه[٢٤].

٣. تناقص أعداد سكان الإمبراطورية البيزنطية وتردي أوضاع إدارتها القانونية والمدنية و انهيار معنويات الجيش اليوناني.

وجاء فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م في عهد ا لسلطان محمد الثاني بمثابة تتويج لسياسة التوسع العثماني، بالإضافة إلى أن هذا الفتح كان تدشيناً للإمبراطورية العثمانية التي تعتبر محمد الفاتح المؤسس الحقيقي لها إذ عمد بعد ذلك إلى تعزيز سلطته في شمال شرقي جزيرة البلقان، والقضاء على إستقلال الصرب وضمها إلى جا نب البوسنة وحاصر بلغراد وأخضع الألبان بعد وفاة قائدهم « اسكندر بك » عام١٤٦٧ م [٢٥].

٣- اتجاه التوسع العثماني شرقاً وغرباً :-

في عهد سليم الأول – أوائل القرن السادس عشر الميلادي – حدث انقلاب في إستراتيجية الدولة العثمانية، فتوقف الزحف نحو أوروبا أو كاد أن يتو قف، واتجهت حركة الفتوحات العثمانية شرقاً، صوب الشرق العربي بعد أن كانت إمبراطورية متكاملة، وتكونت قاعدتها في أوروبا حيث كان في البلقان مركز الثقل «العاصمة» بالإضافة إلى مساهمة العنصر الأوروبي في بناء هياكلها ومؤسساتها كما أنهم كانوا خلاصة الجيش العثماني « الإنكشارية» وتولى المناصب الكبرى في الحكومة[٢٦].

إن الفكرة التقليدية للغزو – الجهاد ضد المشركين – أعيد صياغتها من قبل العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لدعم التوسع العثماني في الشرق على حساب جيرانهم المسلمين، فعندما قرر العثمانيون اتخاذ موقف ضد منافسيهم المسلمين –

الأتراك السلاجقة – والصفويين في إيران اتهموهم بإعاقة العثمانيين عن القيام بواجبهم الأساسي «الحرب المقدسة ضد المسيحية الغربية » ووجد العثمانيون مبررات إضافية ضد الشيعة الصفويين من العلماء العثمانيين بالحصول على موافقتهم على الحرب ضد المبتدعة (ويقصد بهم شيعة فارس) [٢٧].

وعموماً اختلف المؤرخون في تفسير هذه الظاهرة، البعض يعتقد أن الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي وأنه كان عليها البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع، وهو ما حدث في بواكير القرن السادس عشر الميلادي [٢٨].

وأصبح جليا أنه لم تنقطع الفتوحات العثمانية في الجبهة الغربية ولكن التحول في أولوية الغزو، انتقلت نهائياً من الغرب إلى الشرق مع بداية القرن السادس عشر الميلادي حتى أنه يمكن القول أن موقف الدولة العثمانية في الجبهة الغربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً[٢٩].

وهذا الرأي يتفق مع المنطق التاريخي فلكل دولة مدى معين في التوسع، ودولة مركزها القسطنطينية من المعقول أن يقف مداها عند المجر.

أما الفريق الآخر من المؤرخين فيعتقد أنه حتى ولو صحت وجهة النظر الخاصة بمدى التوسع العثماني في الغرب، فإن الأحداث التي دارت داخل الشرق العربي أو حوله في أوائل القرن السادس عشر الميلادي هي التي جذبت الدولة العثمانية إلى الدخول في ميدان الشرق العربي [٣٠].

غير أن أصحاب هذا الرأي يختلفون فيما بينهم حول المقصود بأحداث الشرق العربي فبعضهم يرى أن سياسة الدولة الصفوية في إيران ومحاولة بسط نفوذها الشيعي في العراق وآسيا الصغرى هي التي دفعت الدولة العثمانية للخروج إلى الشرق العربي لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والعالم السني عامة، ويبرز المؤرخ «أرنولد توينبي» في مقدمة أصحاب هذا الرأي [٣١]، والبعض الآخر يرى أن المقصود بأحداث الشرق العربي هو